تدعيم البحث ونظمه في مجال العلوم الاجتماعية بتونس

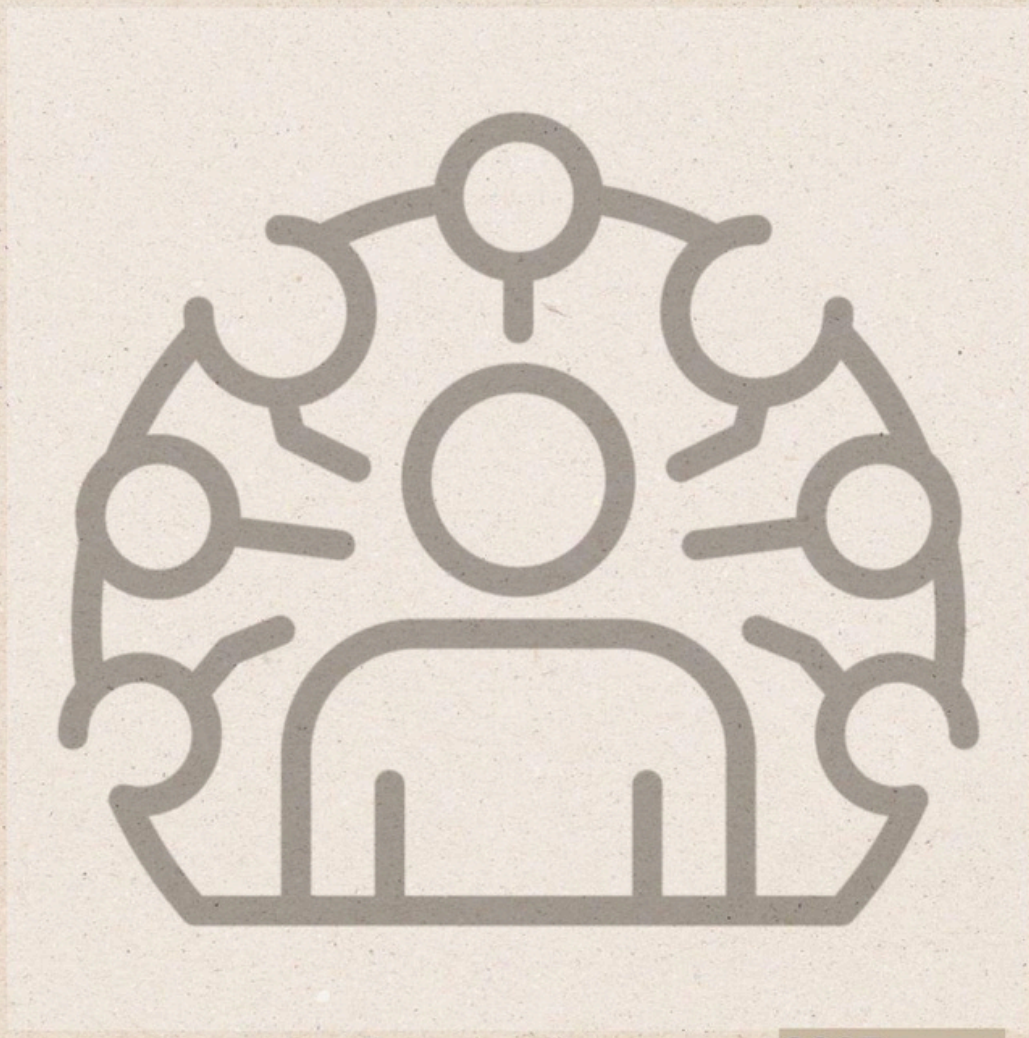

اوت 2025

ملخص تنفيذي

شكر

تم إعداد هذا التقرير بفضل الدعم الكبير، والالتزام الدؤوب، والتوجيهات القيّمة التي قدمها العديد من الأفراد والمؤسسات. وهو لمن دواعي سرورنا أن نعبر هنا عن عميق امتناننا وتقديرنا لهم.

نبدأ بتوجيه أسمى عبارات الشكر إلى فريق الشبكة العالمية للتنمية (GDN) على ثقتهم ومرافقتهم القيمة.

شكرا للسّيد **M. Daniele Cantini** دانيل كانتيني، والسّيد **M. Francesco Obino** فرانشيسكو أوبينو، والسّيد **M. Michael Goujon** مايكل جوجون على سداد رؤيتهم وعلى حسن المرافقة،

خالص شكرنا وامتناننا لقائدنا **(Mentor DRA)**، السيد **غازي بوليلة** ، الذي مثلت نصائحه القيمة وصبره وتوجيهاته الثمينة ،بوصلة فريقنا البحثي على امتداد مدة هذا المشروع.

الشكر موصول للإدارة **العامة للبحث العلمي** على تشجيعها ودعمها اللامحدود ونخص كل من السيد **مراد بن لسود** والسيدة **عربية بن عثمان** بفائق عبارات الامتنان على دعمهما اللامتناهي.

نتوجه بخالص شكرنا أيضا إلى فريق **Expertise France**، إذ بدون دعمهم لما كان هذا المشروع ليرى النور. ونخص بالذكر بشكل خاص السيد **M. Axel Gastambide أكسل غاستامبيد**، والسيد **M. Alexis Ghosn ألكسيس غوسن**، والسيدة **هالة شريف**، تقديرا لخبرتهم، وتفانيهم، والتزامهم .

أخيرًا، نتوجه بشكر الخاص لكل عضو من أعضاء فريق **منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية** على عملهم الدؤوب، وتعاونهم المثمر، وروح الفريق التي أبدوها. ونخص بالشكر:

- السيدة **ألما حفصي**: جامعة تونس، FSHST
- السيدة **سلوى طر ابلسي** :جامعة تونس المنار
- السيد **إكرام دريدي** :جامعة جندوبة
- السيدة **عايدة سعيداني**:جامعة تونس، FSHST
- السيد **منير سعيداني** :جامعة تونس المنار
- السيد **رياض الصافي** (ASSF)
- السيد **علي بن عبد الله** (CERES)
- السيد **ناصر بلح**: جامعة جندوبة

المقدمة:

يجسّد هذا التقرير شراكة مبتكرة بين فاعلين رئيسيين في مجال البحث في التنمية. وهو ثمرة تقاطع استراتيجي بين المهمة الأساسية **للشبكة العالمية للتنمية (GDN)** ، التي تهدف إلى تعزيز البحث في العلوم الاجتماعية باعتماد منهجية دقيقة، وموجه نحو السياسات العامة والتنمية، من قبل باحثين من دول الجنوب ،والخبرة المحلية العملية **لمنتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية (ASSF)** ، الذي يسعى بالأساس إلى تطبيق مناهج متقدمة، على غرار إطار عمل«Doing Research» ، على السياقات الخاصة بتونس.

يجسّد هذه التعاون، الذي يُعدّ الأول من نوعه في الدول العربية، إرادة مشتركة لكسر الحواجز التقليدية في البحث الأكاديمي وجعله في خدمة القضايا العملية على أرض الواقع. كما يعكس التزامًا مشتركًا بتعزيز قدرات مجتمع البحث العلمي التونسي وإنتاج معرفة قابلة للتطبيق مباشرة لتسليط الضوء على التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراهنة في البلاد.

تم تأطير مبادرة" إجراء البحوث في تونس" ودعمها بشكل مثمر على الصعيد الوطني من قبل الإدارة **العامة للبحث العلمي (DGRS)** التونسية. حيث كان دعمها منذ مرحلة التصميم بمثابة محفّز أساسي، إذ سهّل الوصول إلى الميدان، وضمن توافق البحث مع الأولويات الوطنية، كما أكّد صلة القضايا البحثية بالسياق المحلي. وقد أسّست هذه الشراكة الثلاثية (GDN-ASSF-DGRS) **لبيئة فريدة** تجمع بين التميز المنهجي على الصعيد الدولي، والخبرة التطبيقية، والشرعية المؤسساتية المحلية. وقد مكّن هذا الإطار من إنتاج تحليلات نقدية وسياقية، مما أسس لشرعية التوصيات العملية الموجهة لصانعي القرار العموميين في تونس.

وهذا التقرير ثلاثة أهداف رئيسية:

- **العرض والرسملة** :تقديم النتائج الجوهرية لهذا المشروع النموذجي بشفافية، مع توثيق كلٍّ من أوجه التلاقي المثمرة والتحديات المنهجية واللوجستية التي واجهت تطبيق منهجية **"إجراء البحوث"** في تونس. ويُعدّ هذا التقييم المستند إلى التجربة إضافة قيّمة لمجتمع التنمية الدولي. ويكتسي هذا التقييم المستند إلى التجربة، قيمة كبيرة بالنسبة إلى المجتمع الدولي المعني بالتنمية
- .**إبراز صلابة المقاربة المعتمدة** :يتمثل الهدف في إثبات جدوى التكامل بين الأطر النظرية الراسخة (التي تتبناها (**GDN**والخبرة التطبيقية الميدانية (التي تجسدها **ASSF** ويُعدّ هذا المزج مفتاحًا لإجراء عمليات تشخيص تجمع بين الصلابة العلمية والملاءمة العملية.
- .3**إرساء أثر مستدام** :يتمثل الهدف في تزويد الأطراف التونسية المعنية (الحكومة، المجتمع المدني، الجامعات) بقراءات قائمة على البراهين (evidence-based) من أجل تطوير تصميم السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها. أما الهدف الأساسي فتثبيت تموقع البحث في العلوم الاجتماعية كرافعة أساسية للابتكار والتغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة في تونس.

وتتمثل خصوصية المنهجية المعتمدة هذه الدراسة في اعتمادها على المنهج الاجتماعي-المعرفي-socio) épistémologique). حيث لأنها لم تقتصر على المؤشرات الببليومترية أو الهيكلية التقليدية، بل عمدت على فتح "الصندوق الأسود" للبحث في العلوم الاجتماعية في تونس حيث تعلق الأمر بفحص **الظروف الفعلية لإنتاج المعرفة**، بما في ذلك ممارسات الباحثين، والقيود المؤسساتية، وآليات التمويل، فضلاً عن التفاعلات بين الحقل الأكاديمي والقضايا الاجتماعية والسياسية الوطنية. وكما أشار **فرانسيس بيكون** : "فالمعرفة المنبثقة عن التجربة أفضل من النصوص البحتة"، كما يسعى هذا التقرير إلى الكشف لا فقط عن السياق، بل وكذلك عن الدوافع والبنية الجوهرية لإنتاج البحث العلمي في تونس.

استندت الاستقصاءات المنجزة إلى ثلاثة أبعاد متكاملة .حدد الأول السياق الماكرو-هيكلي للبحث العلمي، من خلال تحليل تحولات الاقتصاد السياسي التونسي، وإعادة تشكيل المشهد العلمي، والتحديات القائمة مثل هشاشة التمويل، وارتفاع أعداد الطلبة، والتأنيث المحدود للمسارات المهنية.

أما البعد الثاني فيتعلق بإعداد خارطة مؤسساتية نقدية للهيئات المنتجة للمعرفة (الجامعات، المخابر، مراكز البحوث المستقلة، الهيئات الدولية)، من خلال إبراز أساليب الحوكمة الخاصة بها، ومساراتها، وتفاعلاتها داخل الفضاء الأكاديمي، والتي غالبًا ما تتسم بالتنافسية.

أخيرًا، يعرض البعد الثالث نتائج استقصاء استبياني أُجري مع الباحثين أنفسهم، موثقًا ظروفهم المادية والرمزية للعمل، والاستراتيجيات التي يعتمدونها في النشر والتعاون، وعلاقتهم (التي غالبًا ما تكون معقدة) بالمجالات الإعلامية وصانعي القرار.

في الختام، لا يقتصر هذا التقرير على تشخيص وصفي فحسب، بل يقدم تحليلًا منظوميا لقدرات النظام البحثي التونسي في العلوم الاجتماعية وهناته. وتهدف استنتاجاته إلى توجيه سياسات البحث العلمي وتعزيز مساهمة المعرفة العلمية في النقاشات العامة والابتكار الاجتماعي في تونس .ومن هذا المنطلق، يُعدّ هذا التقرير إسهامًا رئيسيًا، سواء كنموذج لشراكة ناجحة بين الفاعلين المحليين والدوليين، أو كخارطة طريق عملية من أجل سياسات عامة أكثر اطلاعًا وفاعلية.

عبد الوهاب بن حفيظ

الملخص التنفيذي

يشغل البحث في العلوم الاجتماعية وظيفة محورية في عملية اتخاذ القرار في تونس .فمنذ ثورة 2011، تسعى البلاد جاهدة إلى التطور ضمن مشهد معقد، يتميز بتحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة وطموحات ديمقراطية قوية. ومنذ سنة 1956، نشأت علاقة تعاون إيجابي، بلغت أحينا حد التكامل، بين المجالين الأكاديمي وصانع القرار، ضمن إطار المنظور التنموي.(paradigme développementaliste)

وقد أتاحت هذه الديناميكية تعاونًا بناءً، حيث مكّنت نتائج البحث، رغم بعض الصعوبات، من إثراء صياغة السياسات العمومية والاستراتيجية. ومن خلال هذه التفاعلات اكتسبت العلوم الاجتماعية في تونس شرعيتها المبدئية .إلا أنه وعلى الرغم من أهمية استثمار الدولة في البنى البحثية الجامعية والعمومية في ظل تحديات تمويلية حقيقية، إلا أن المشهد البحث مازال يتميز بالاختلال.

كما لا يزال، دور المنظمات العلمية غير الحكومية ومراكز الفكر (Think Tanks) ،رغم أهميته،هامشيًا . ومن المؤسف أن الإمكانيات الكبيرة للباحثين ذوي الخبرة والمتقاعدين لا تُستغل بالكامل .وتؤدي محدودية هذا العدد من الهياكل في تونس، والناجمة عن ضعف التقليد في هذا المجال، إلى حرمان البلاد من خبرة ثمينة وعرقلة تطوير أثر تراكمِي إيجابي لصالح البحث العلمي.

ونتيجة للعلاقة المتذبذبة بين المعرفة والسلطة، لا تخلو العلاقة بين العلوم الاجتماعية والسياسات العامة من التوترات .فهي تتأرجح بين فترات ثقة، في الأوقات "الباردة" التي يعتمد فيها صانعو القرار على البيانات المبنية على الأدلة، وفترات حذر، في أوقات "الساخنة" يقع خلالها التشكيك في التوصيات البحث أو يقع تجاهلها.

ويسجل أحيانًا إنكار متبادل يُضعف في الوقت نفسه شرعية القرارات المتخذة ومصداقية البحث العلمي الذي يُنظر إليه على أنه منفصل عن المصلحة العامة. ويؤدي هذا المناخ المزدوج إلى الإضرار بفعالية السياسات العمومية وتطبيق التوصيات المستخلصة من البحث بشكل فعّال .وتكشف استقراءات "اجراء البحث في تونس (2025) أنه على الرغم من هذه التحديات، لا تزال قنوات الحوار بين البحث العلمي وجهات صنع القرار قائمة وفاعلة. غير أن فعالية هذه العلاقة طبيعتها تختلف بشكل كبير، مما يبرز ضرورة تجديد التعاون ووجود عوائق هيكلية مستمرة في آن واحد.

وبالرغم من أن الطريق لتعزيز هذا التفاعل لا يزال طويلا، إلا أنه لا بد من استثمار الإمكانات الكبيرة لتطوير أثر البحث العلمي على الشأن العام. ويهدف هذا التقرير إلى استكشاف هذه العلاقة الجدلية، من خلال تسليط الضوء على الفرص والعقبات التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية في السياق التونسي ما بعد الثورة.

I. المحركات الأربع للمنظومة البحثية

تكشف التحليلات عن أربع ديناميكيات أساسية تُشكل ملامح النظام البحثي.

1. جيل جديد يتولى القيادة:

يتّسم مجتمع الباحثين في العلوم الاجتماعية بتشبيبٍ لافت للنظر، حيث إن 68% من أفراده تقل أعمارهم عن 46 سنة، كما يُسجل حضورا نسائيا ملحوظا بلغت نسبته 64%، وهو ما يعكس تحولاً جذريا في تركيبة هذا المجتمع البحثي. ويمثل هذا التأنيث المتنامي فرصة محورية للمشهد الأكاديمي، ذلك أنه يعزز الدور القيادي للمرأة في حوكمة البحث العلمي (المخابر، وحدات البحث) وإدارته.

وخلافا لبعض القطاعات الأخرى، على غرار مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات(STEM) ، تتيح العلوم الاجتماعية للباحثات فرص حضور أوسع في مواقع صنع القرار (كرئيسات مخابر ووحدات بحث، ومنسقات لمشاريع دولية). غير أنّ هذا التشبيب المهني يتزامن مع انسحاب تدريجي لكبار الباحثين، وهو ما يمثّل خطراً حقيقيا على عملية تناقل المعارف بين الأجيال، وقد يؤثر، على المدى البعيد، في جودة الإنتاج العلمي.

2. منظومة بحثية في طور تعزيز مرئيتها

رغم أن المنظومة البحثية التونسية تؤدي مهامها بشكل عام، فإن تعزيز مرئيتها من شأنه أن يعزز نجاعتها.

- الجامعة العمومية، ركيزة مؤسّساتية رئيسية:

ما انفكت الجامعة العمومية التونسية تؤكد دورها المحوري باعتبارها العمود الفقري لنظام البحث والتجديد. فهي تمثل المصدر الرئيسي للمواهب العلمية، إذ ينحدر منها جميع الباحثين العاملين حاليًا تقريبًا. ويمكن تفسير هذه المركزية بجذورها التاريخية، وانتشارها الجغرافي، ومهمتها الأساسية في إنتاج المعرفة ونشرها.

على العكس من ذلك لازالت الجامعات الخاصة، رغم تنامي دورها في التعليم الجامعي الأوّلي، تلعب دورا هامشيا في مجال أنشطة البحث العلمي حتى الآن. إذ يظل انخراطها في هذا المجال محدودا، سواء من حيث الموارد المخصصة أو المشاريع الهيكلية أو الإنتاج العلمي الملموس. وتعزز هذه الوضعية، بالضرورة، الدور البارز وشبه الحصري للجامعة العمومية التونسية كفاعل مركزي في منظومة البحث الوطنية.

-ضعف مرئية الفاعلين الآخرين: يشكل ضعف مرئية الفاعلين غير الجامعيين عائقًا رئيسيًا أمام منظومة البحث التونسية. وتشمل هذا الظاهرة بشكل أساسي نوعين من الفاعلين:

فمن جهة، يواجه البحث العمومي خارج الجامعات نقصًا كبيرا في التعريف به والاطلاع عليه. حيث من اللافت، مثلا، أن 10% فقط من الباحثين على دراية بوجود مؤسسات وطنية مخصصة لتطوير العلوم الاجتماعية. ومن جهة أخرى، تعاني مراكز التفيكر والبحث الجمعياتي من شرعية محدودة، رغم أن مساهمتها تعد جوهرية وأساسية.

- شهدت وتيرة النشر في العلوم الاجتماعية تناميا ملحوظا، حيث ارتفع عدد المقالات من 9 مقالات سنة 2000 إلى 517 مقالة سنة 2023. ومع ذلك، فإن ما يقارب ربع المقالات التونسية في هذا المجال لا يُستشهد بها. كما أن أغلبية المؤلفين الرئيسيين (80%) لم ينشروا سوى مقالة واحدة فقط، مما يشير إلى إنتاج علمي متجزئ ولا يزال ضعيف المرئية.

ولهذا الضعف في المرئية أثر مباشر: فالعشرات من الدراسات التي تُنجز سنويًا في الإدارات والمؤسسات العمومية التونسية غير أنها تظل محصورة في الأدراج، غير مرئية وغير متاحة للمجتمع البحثي الأكاديمي. وينجر عن هذا الوضع هدر الموارد الفكرية وتكرار الجهود بشكل غير مجدٍ.

ولعكس هذا المنحى، يُعتبر إنشاء منصات رقمية مركزية، تُستضاف لدى مؤسسة وطنية معترف بها مثل مركز البحوث والدراسات الاجتماعيةCERES ، حلًا واعدا. حيث يمكن لمثل هذه البنية التحتية أن تتيح إمكانية:

- تسجيل كل الإنتاجات العلمية خارج الجامعات ل ونشرها.
- توحيد مختلف الفاعلين (المؤسسات العمومية، مراكز التفكير، الجمعيات).
- خلق ديناميكية إيجابية للتبادل والتعاون بين العالم الأكاديمي وهؤلاء الفاعلين، بما يثري النقاش العام ويتيح صياغة السياسات المبنية على الأدلة الإثباتات .

3. ضرورة تطوير المهارات بشكل مستمر

يواجه تكوين الباحثين في تونس مفارقة واضحة. فعلى المستوى القبلي، يُنتج نظام الدكتورا بين 1500 و2000 دكتور سنويًا، مما يعكس حيوية حقيقية. إلا أن، أن هذا العدد الكبير، المرتبط غالبا بمعدلات إشراف مرتفعة، ينضوي على بعض المخاطر: فهو تميل إلى تقويض معايير الجودة والتقليص من قيمة الشهادة، بما قد يضر بالصرامة العلمية وبالمرافقة الفردية للطلبة الباحثين.

أما على المستوى البعدي، فتنعكس تحديات التكوين الأساسي على مسار الحياة المهنية. فالدكاترة الجدد، رغم أهمية عددتم، يشعرون بأنهم غير مسلحين بما يكفي لمواجهة المستقبل. وبالنظر إلى هذا الواقع، يُعبّر الباحثون عن هاجس مشترك مُجمع عليه: وهو استكمال مسارهم عبر برنامج متين للإرشاد ما بعد الدكتوراه واكتساب مهارات تقنية أساسية، لا سيما في إعداد المشاريع البحثية. ويعد هذا التكوين التكميلي ضروريًا لتمكينهم من الاستجابة بنجاح لطلبات العروض التنافسية ولإدماج أبحاثهم ضمن دينامية دولية.

4. التأثير على السياسات العمومية: دينامية نفوذ في طور التشكل

تكشف العلاقة بين البحث العلمي واتخاذ القرار في تونس عن ديناميكية نفوذ لا تزال في طور التشكّل: فرغم وجودها، يظل تأثيرها محدودًا، مثلما ترجمه النسبة الضعيفة للباحثين (16.5%) الذين ساهموا مباشرة في صياغة السياسات العامة.

يبدو أن تأثيرا غير مباشر بدأ في التبلور، حيث يفيد نصف الباحثين أن أعمالهم تُستشهد بها في التقارير الرسمية، وهي ظاهرة تميز بشكل خاص مجالي الاقتصاد والتصرف، حيث تبدو الجسور بين الخبرة الأكاديمية ودوائر اتخاذ القرار أكثر تماسكًا.

ورغم أن هذا الانفتاح الناشئ، يبدو واعدا، إلا أنه لا يحجب الحاجة الملحة لتعزيز آليات الوساطة، بهدف ترجمة هذا الاعتراف غير المباشر إلى أثر ملموس ومنهجي.

يمتاز المشهد البحثي في العلوم الاجتماعية في تونس بتقاطع قوى متناقضة تُحرّك مساره وتشكل ملامح تطوره. وتتراوح هذه التوترات، بين الانفتاح المفروض والتموضع المحلي، كسمات رئيسية لمنظومة بحثية في طور التحول، تسعى إلى تحقيق توازن بين التميز على الصعيد الدولي وملاءمة البحث لاحتياجات المجتمع.

- الانفتاح المفروض أو إغراءات البحث عن آفاق أخرى: تمارس الضغوط الخارجية، المسماة "من الخارج"، استنزافًا انتقائيًا للمواهب التونسية. وتستند هذه الديناميكية إلى تزايد الهجرة الأكاديمية والتوجه نحو الخارج، حيث تُستقطَب الكفاءات لصالح مؤسسات أجنبية، مما يضعف الإمكانيات الوطنية. كما تشجع على النشر باللغة الإنجليزية، باعتباره ضمانًا للمرئية الدولية، لكنها تميل أحيانًا إلى تهميش الإنتاج العلمي بالعربية أو بالفرنسية، مما يحد من وصول صناع القرار والجمهور الناطق بالعربية إلى المعرفة.

-التجذر المطلوب أو التجديد من الداخل: بالمقابل، يدعم تيار "من الداخل" توطين المعرفة بشكل طوعي. ويظهر هذا التيار، النشط بشكل خاص في علم الاجتماع، دفاعًا عن بحث متجذر بعمق في الواقع المحلي، متجهًا بشكل متزايد نحو استخدام العربية واللهجة العامية (لا سيما في البودكاست وعلى وسائل التواصل الاجتماعي)، مع اللجوء إلى وسائل تبسيط المعرفة الموجهة للجمهور العام. ورغم أن هذه الاستراتيجية التبسيطية، من خلال تقديم الكتب والملخصات وتنظيم النقاشات، تمكّنه بلا شك من توسيع جمهوره، خاصة على فايسبوك، إلا أنها تنضوي في الوقت نفسه على بعض المخاطر، لعل أهمها الإفراط في التبسيط أو الفقر المفاهيمي.

-الاقتصاد، الملكة المنعزلة؟ :من حيث البنية البحثية، تهيمن العلوم الاقتصادية وعلوم التصرف عدديًا على المشهد الجامعي، حيث تضم أكبر عدد من المخابر (27 مخبرًا). تليها اللغات واللسانيات وآدابها بـ14 مخبرًا، ثم العلوم القانونية والدستورية بـ10 مخابر.

بين سنة 1960 و2000، اكتسب البحث الاقتصادي استقلالية متزايدة، إلى حد أنه لم يعد ممثلًا في المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مما يشير إلى تخصص أو فصل عن باقي الاختصاصات الاجتماعية. ورغم الأهمية التاريخية لمركز البحوث والدراسات الاجتماعية CERESفي صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية، فإن هذا المركز لا يضم اليوم إلا اقتصاديًا واحدًا وأخصائيًا في الطرق الكمية.

الجسور الوسيطة أو الوساطة عبر التعاون :بين هذين القطبين تتطور آليات للوساطة، لا سيما من خلال برامج التعاون الدولي مثل "أفق أروبا" .Horizon Europe وتوفّر هذه المبادرات إطارًا لتثمين المعرفة على مستوى وسيط، يربط بين المخابر الجامعية ومنظمات المجتمع المدني. غير أن فعاليتها الكاملة تتطلب تعزيز الجسور بين هؤلاء الفاعلين وتنظيم التعاون بشكل أفضل.

II. نحو بحث منسجم مع المجتمع

لتجاوز هذه التوترات وبناء صلة متينة بين العلوم والسياسات العمومية، تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات منسقة. وتهدف التوصيات التالية إلى:

- إعادة توجيه التمويلات نحو البحث ذي الأثر المجتمعي،
- تأهيل الواجهة بين العلوم الاجتماعية ومراكز صنع القرار،
- تحديث معايير التقييم لإعطاء قيمة للانخراط المدني ومبادئ العلم المفتوح.

ويعدّ تنفيذ هذه الآليات من قبل جميع الأطراف المعنية (الوزارة، الجامعات، الباحثون والمجتمع المدني) أمرًا جوهريًا لتمكين البحث التونسي من تحقيق التوازن بين التميز الأكاديمي والتحول الاجتماعي. ويمكن عرض هذه التوصيات على النحو التالي:

I- **: بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

إعطاء الأولوية للبرامج الموجهة للتأثير المجتمعي :من الضروري تخصيص ميزانيات محددة للمشاريع التي لها أثر مجتمعي كبير، على ان يكون هذا الأثر المجتمعي معيارًا للتقييم (صيغة معدلة لمشاريع البحث المندمجة أو البرامج الوطنية السابقة للبحث العلمي). وتجدر الإشارة إلى أن بعض البرامج الوطنية الواعدة لا زالت قائمة بالفعل.

ومن الأمثلة على ذلك برنامج تشجيع التميز العلمي – (P2ES) أو البرامج المماثة ، التي تهدف بالأساس إلى دعم **التميز العلمي الأكاديمي** .

يتم تقييم هذا النوع من البرامج الذي يشجع **البحث العلمي عالي الجودة ويكافئه**، من قبل النظراء وفق معايير أكاديمية معترف بها، مثل النشر في مجلات علمية مرموقة، الصرامة المنهجية، أو الابتكار النظري. فمثل هذا النوع من البرامج يشجع البحث العلمي عالي الجودة ويكافئه، ويتم تقييمه من قبل النظراء وفق معايير أكاديمية معترف بها، مثل النشر في مجلات علمية مرموقة، الصرامة المنهجية، أو الابتكار النظري.

ويندرج هذا ضمن سياسة عمودية تهدف إلى رفع المستوى العام للبحث العلمي .أما البرنامج الموجهة لإحداث الأثر المجتمعي فهدفها الرئيسي هو النجاعة والقابلية العملية لتطبيق المعرفة .ويتم تقييم المشاريع بناءً على قدرتها على حل مشكلة اجتماعية محددة (مثل بطالة الشباب، عدم المساواة التعليمية، التحول البيئي

العادل، ..)، وكذلك على أساس التشاركية في البحث مع الجهات غير الأكاديمية المعنية (الجمعيات، السلطات المحلية، الوزارات، والشركات الاجتماعية).

وبالرغم من اختلافهما، فإن ثنائيتَي "التميز" و"الأثر" تتكاملان فيما بينهما. فقد يكون البحث متميزًا أكاديميًا ولكنه محدود الوضوح أو غير قابل للتطبيق على أرض الواقع، بينما قد يحتاج البحث التطبيقي إلى وقت أطول للنضج الأكاديمي. لذلك، ثمة حاجة إلى أداتين لغرضين مختلفين.

في مواجهة التحديات المجتمعية المعاصرة، سواء كانت صحية أو اجتماعية–سياسية أو بيئية، يُنتظر من البحث في العلوم الاجتماعية تقديم إجابات عاجلة وملائمة للسياق. فإقامة برنامج مُوجّه لذلك لن يسهم فقط في إضفاء الطابع المؤسساتي على الحوار بين الباحثين وصانعي القرار للتشارك في صياغة الحلول الملائمة، بل سيعزز كذلك شرعية العلوم الاجتماعية ووضوحها .ومن خلال إثبات فائدتها الاجتماعية بشكل ملموس، تصبح هذه العلوم أكثر قدرة على تبرير تمويلها العام وتفادي الانطباع السائد أحيانا بأنها نخبوية أو منفصلة عن والاقع الميداني.

مثال: إنشاء صندوق مُوجه للبحث العلمي، يتم تطويره بشكل تشاركي بالتعاون بين الوزارات القطاعية والشركاء من القطاعين الخاص والجمعياتي .وسيتيح هذا الصندوق دعم المشاريع التي تُنتج معرفة علمية وحلولًا عملية على حد سواء، بهدف مواجهة التحديات المجتمعية ثانوية كانت أو رئيسية.

-<u>هيكلة الوساطة بين "العلم والسياسة":</u> لتعزيز العلاقة بين البحث العلمي والسياسات العمومية، من المهم **إرساء خلايا في كل الوزارات** .على أن توكل لها مهمة **ترجمة النتائج العلمية إلى توصيات عملية**، إذ إن النسبة الحالية للباحثين الذين يقدمون "ملخصات سياسية" (policy briefs) لا تتجاوز 16.5% .

- **الآلية**: إن إنشاء منصة رقمية تجمع الخبرات المحلية ونتائج البحوث سيُسهّل هذه الوساطة. ويمكن أن تعمل هذه المنصة **كجسر بين الباحثين وصانعي القرار**، مُؤمنة نفاذا سريعًا إلى معلومات ذات صلة وتوصيات قائمة على الأدلة العلمية.

-<u>تعزيز التقييم العلمي:</u> ينبغي إصلاح نظام التقييم العلمي من خلال منح الأثر المجتمعي مكانة أكبر في الترقيات الأكاديمية. ويمكن تجسيد هذا التطور من خلال إدراج قسم خاص في السيرة الذاتية للباحثين يتعلق بالأنشطة المجتمعية، مما يُبرز التزامهم تجاه المجتمع إلى جانب إنتاجهم العلمي.

حاليًا، لا يُنتج 57.6% من الباحثين سوى وثيقة أو وثيقتين سنويًا فقط. ومن خلال **إعطاء قيمة للمشاريع التي تلبي الاحتياجات المجتمعية ضمن معايير التقييم**، يمكن تشجيع عدد أكبر من الباحثين على الانخراط في أعمال ذات أثر حقيقي. وقد يشمل هذا الإصلاح أيضًا **الاعتراف بالأعمال التشاركية بين الباحثين وأطراف المجتمع وتثمينها**، مما يجعل التقييم الأكاديمي أكثر ملاءمة ومتوافقًا مع التحديات المعاصرة

II- بالنسبة للباحثين:

تدريب الباحثين على المناصرة العلمية :(Scientific Advocacy) من المهم تطوير وحدات تدريبية إلزامية في مجال الاتصال السياسي وتبسيط الإنتاج العلمي، نظرًا لأن 83.5% من الباحثين لا يقومون بتقديم نتائج بحوثهم لصانعي القرار. كما ينبغي أن تشمل هذه التدريبات تقنيات العرض، وأساليب المناصرة، واستراتيجيات الاتصال الملائمة وفقا للجماهير المستهدفة المتنوعة.

- **الشراكات**: يتطلب تعزيز هذه المهارات، التعاون مع كليات الصحافة ووسائل الإعلام العمومية .ويمكن أن تتيح هذه الشراكات للباحثين ورشات عمل تطبيقية وتوجيهات حول كيفية جعل أعمالهم أكثر وصولا وملاءمة لصانعي القرار.

اعتماد تنظيم موحد للمخرجات السياسية: لضمان إكساب الأبحاث الممولة من المال العام بعدًا عمليًا ملموسًا، يتعين إلزام كل تقرير بحثي بملخص تنفيذي ونموذج توصيات .تساعد هذه الوثائق الموجزة على عرض النتائج بشكل واضح ومركّز، مما يسهل على صانعي القرار الاستفادة منها وتطبيقها.

تشجيع المسارات المهنية المختلطة: من المهم تسهيل وصول الباحثين إلى مناصب داخل الإدارة، إذ إن نسبة الباحثين الذين يشغلون حاليًا وظائف سياسية لا تتجاوز 3%. ويمكن أن يشمل ذلك برامج الإلحاق أو الوضع تحت الذمة في الوزارات أو المؤسسات العمومية .ستتيح هذه التجارب للباحثين فهمًا أفضل لعمليات اتخاذ القرار والمساهمة المباشرة في وضع سياسات قائمة على البراهين العلمية.

من خلال تشجيع مثل هذه المسارات المهنية ، يتم تعزيز الرابط بين البحث العلمي والشأن العام، مما يتيح دمجا أفضل للنتائج العلمية في عملية اتخاذ القرارات السياسية.

III- بالنسبة للجامعات

-إشهاد الكفاءات الأفقية: في عصر الذكاء الاصطناعي، يتجاوز العالم تدريجياً الحدود الضيقة للاختصاصات بحيث لم يعد الأمر بالنسبة للباحثين في العلوم الاجتماعية، يقتصر على مجرد طرح "أسئلة" تفرضها الدراسة، بل أصبح يتعلق بمشكلات مركّبة تتطلب حلولاً واقعية، وهو ما يستدعي مقاربة أفقية.

في هذا السياق، يصبح اكتساب الكفاءات المتعدّدة ضرورة لا غنى عنها، مثل امتلاك السوسيولوجيين وعلماء السياسة لمعارف اقتصادية، والعكس صحيح. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة على مستوى ما بعد الإجازة (الماجستير والدكتوراه).

-ومن ثَمّ، يَبدو من المهمّ الاعتراف بهذه الكفاءات الأفقية وتثمينها من خلال إشهاد مؤسساتي. ويمكن أن يتجسّد ذلك في شكل بطاقات اعتماد (Badges) أو شهادات مُوجهة تُسلَّم عقب تكوينات مخصّصة (في مدارس الدكتوراه مثلاً) في مجالات مثل إدارة المشاريع ما بين القطاعية أو التفاوض، التي تثبت أهلية الباحثين للتدخّل في سياقات تطبيقية متعدّدة التخصّصات. إنّ مثل هذا التثمين من شأنه أن يوفّر اعترافًا ملموسًا لدى المشغّلين وصانعي القرار، ويشجّع الباحثين في الآن ذاته على الانخراط بشكل أوسع في مشاريع ذات أثر مجتمعي قوي.

-**تطوير قاعدة البيانات التطبيقية المفتوحة** :يعتبر إنشاء بوابة وطنية تجمع بيانات بحثية قابلة للاستغلال من قبل الجماعات المحلية مكسبًا كبيرًا. ذلك أن هذه البوابة ستُسهّل ولوج صانعي القرار المحليين إلى بيانات موثوقة، مما يتيح لهم اتخاذ قرارات أكثر نجاعة باعتبارها قائمة على البراهين. كما أن إتاحة هذه البيانات ستشجع أيضًا على تعزيز التعاون بين الباحثين والفاعلين في المجتمع، بما يفضي إلى إيجاد حلول مبتكرة ومتلائمة مع الاحتياجات المحلية.

IV- بالنسبة لمراكز التفكير الاستراتيجي والجمعيات:

-**مهننه متابعة السياسات والمناصرة العلمية** :من الضروري العمل على أن تتموقع مراكز التفكير الاستراتيجي التونسية كوسطاء موثوقين، وأن تُنظّم خارطة المشاريع السياسية الوطنية والإقليمية المفتوحة للاستفادة من الخبرة العلمية بشكل منهجي، بالإضافة إلى تطوير آليات متابعة استشرافية للتنبؤ بالاحتياجات الاستشارية المستقبلية. كما يتعين أن ترافق هذه المقاربة خطة مناصرة مستهدفة موجهة إلى المؤسسات العمومية والجهات المانحة، تُبرز القيمة المضافة للتحليلات العلمية في صياغة سياسات التنمية.

-**إطلاق حلقات نقاش "*Sprints Politiques*"(موجهة) حسب المحاور: وذلك** من خلال تنظيم ورشات عمل مكثفة ومركّزة حول مواضيع محددة، تجمع بين الباحثين، والمسؤولين العموميين، والفاعلين الاقتصاديين، ومنظمات المجتمع المدني، وتتناول تحديات واقعية مثل: الانتقال الطاقي، إصلاح التعليم، أو الإدماج المالي. ويهدف هذا الإجراء إلى إعداد ملاحظات توجيهية عملية خلال فترة قصيرة تكون قابلة للتطبيق المباشر من قبل صانعي القرار، مع إرساء مناخ من الثقة والتفاعل المثمر بين جميع الأطراف.

- **إرساء شراكات مستدامة مع الإدارة** :من خلال اتفاقيات إطارية للتعاون مع الوزارات الرئيسية (الاقتصاد، التعليم، الصحة، ...) لتقنين دور مراكز التفكير الاستراتيجي في تقديم الاستشارات. ويمكن أن يشمل ذلك:

- المشاركة المنتظمة في لجان الخبراء المرتبطة بالبرامج العمومية،
- المشاركة في بناء مؤشرات متابعة السياسات وتقييمها بشكل مشترك،
- تسهيل الوصول إلى البيانات العامة اللازمة لإجراء التحليلات.

-**تعزيز القدرات في مجال التواصل الاستراتيجي والوساطة العلمية** :عبر تدريب الباحثين على تبليغ المضمون العلمي عالي التأثير، وفنون الخطابة أمام وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مهارات التحاور مع الأطراف غير الأكاديمية. ويكمن الهدف في ترجمة نتائج البحث إلى رسائل قوية وفعّالة، تتلاءم مع واقع صانعي القرار والجمهور العام.

-تنويع مصادر التمويل وضمان الاستقلالية الفكرية :من خلال استكشاف نماذج متنوعة تجمع بين:

- تمويلات عمومية مشروطة بالتقييم من قبل النظراء،
- عقود إسداء خدمات مع مؤسسات دولية،
- تخصيص رعاية مؤطرة أخلاقيا،
- صندوق وطني مخصص للاستشارات العلمية العمومية، مُمول من الدولة ومن شركاء فنيين.

-**احتضان التجديد السياسي من خلال نماذج محلية تجريبية** :من تجربة مشاريع تجريبية نموذجية في مناطق أو قطاعات مختارة، بالشراكة مع السلطات المحلية لتطوير حلول مبتكرة مستندة إلى البحث العلمي. تتيح هذه المقاربة إبراز القيمة المضافة لخبرة مراكز التفكير الاستراتيجي وتتيح المجال لتغييرات مبتكرة على نطاق أوسع.

V- **بالنسبة لصانعي القرار:**

-**إرساء نظام الحصص العلمية** :من المهم تخصيص 10% من المناصب داخل الهيئات الاستشارية العليا للباحثين النشطين. تضمن هذه الخطوة تمثيلًا ملموسًا للخبراء العلميين في عملية صنع القرار، بما يضمن أن تكون السياسات العامة مستندة إلى بيانات موثوقة

-**تعميم الدراسات ذات الأثر العلمي** :من الضروري إجراء تقييم منظومي من قبل النظراء للمقترحات التشريعية الكبرى قبل اعتمادها. يضمن ذلك أن تستند القرارات التشريعية إلى أبحاث دقيقة وملائمة، مما يعزز جودة السياسات العامة

-**إرساء مؤشر سنوي** :إنشاء مؤشر سنوي لقياس مدى استخدام الأبحاث فعليًا في السياسات العمومية. حاليًا، لا يعرف 30,2% من الباحثين ما إذا كانت أعمالهم مستخدمة. سيوفر هذا المؤشر بيانات أساسية حول دمج البحث في عملية اتخاذ القرار، ويحدد المجالات التي تحتاج إلى تطوير.